عن منتدى الأردن للإعلام والتواصل الرقمي

معن البياري

ليس من المبالغة في شيءٍ أن يُقال إن كثرة الملتقيات والمنتديات العربية بشأن الإعلام، بأجناسه التقليدية والمستجدّة، صارت ظاهرةً لافتةً. يمكن عدّ بعض ليس قليلاً منها مناسباتٍ للكلام المستكرش. وفي الوُسع أن يسأل واحدُنا، بشأن الأسباب التي تجعل مؤسّسات إعلامية عربية غير قليلة على ضعفها المهني، وعلى ركاكة أدائها، فيما الحديثُ غزيرٌ في منتديات وملتقياتٍ بلا عددٍ عن مهنة الإعلام ومصداقيّته، فضلا عن الإلحاح التقليدي (والمُضجر؟) على وجوب توفير الحرّية له. ولئن ظلّ معهوداً أن تبادر إلى تنظيم منتديات الإعلام والتواصل مؤسّساتٌ وهيئاتٌ مستقلّة، وأخرى شبه حكومية، وفضائياتٌ وصحفٌ ومعاهدُ أكاديمية، فقد صرنا نلحظ، أخيراً، أن حكوماتٍ أغراها هذا الأمر. وأولُ ما يمكن قولُه عن المنتديات المتحدّث عنها، وعن كثرتها، أياً كان منظّموها، إن انعقادها بذاته محمود، فطَيّبٌ ومستحبٌّ أن يلتقي أهل مهنة الإعلام والتواصل في هذه المناسبات، ويتعرّفوا إلى بعضهم بعضا أكثر، فقد تكون المسافات السياسية بين عديدين منهم بعيدة، ويتناقشوا بشأن ما تقدّمه وسائل الإعلام والمحطّات والمنصّات والتلفزات والصحف التي يعملون فيها. وبُنيَ على غالبية هذه المنتديات، في عمّان والدوحة والكويت وبيروت ودبي والدار البيضاء (وغيرها) يجري التغويص من باب والعلاقات العامّة، فإن هذا قد لا يُعدّ مأخذاً إذا توازى مع مقادير من الجدّية في المداولات، فلا يبدو المنتدى مجرّد استضافةٍ في فندق للدرشات (أو الثرثرات أحيانا) المرتجلة في بديهيّاتٍ وينبغيّاتٍ وكليشيهاتٍ مكرّرة.

مناسبةُ هذه السطور انعقاد منتدى الأردن للإعلام والاتصال الرقمي في عمّان الأسبوع الماضي، وقد نظّمته وزارة الاتصال الحكومي الأردنية، واستضاف عشرات الإعلاميين العرب والأجانب، عدا عن زملائهم الأردنيين. وعلى غير المعهود في ملتقياتٍ مماثلة، أعلن المنتدى في مختتمه توصياتٍ قالت الوزارة إن المشاركين فيه أوصوا بها. وليس من طبيعة هذه التظاهرات أن توصي بشيء، ولا تعني هذه الإشارة هنا التحفّظ على أيٍّ مما أعلنه أمين عام وزارة الاتصال الحكومي، زيد النوايسة، من توصياتٍ، فليس من أحدٍ لا ترضيه ضرورة الانتباه إلى القفزات الهائلة في مجال الذكاء الاصطناعي، وأهمية التعاطي مع آلياته على المستوى العربي. وجاء طيّباً تأكيد انحياز منصّات التواصل الاجتماعي إلى الروايات الإسرائيلية في الحرب على غزّة، وتغافلها عن القضية الفلسطينية. وما يتعرّض له الأشقاء في القطاع من قتل وتدمير ممنهج لجميع مناحي الحياة. وطيّبٌ أيضا أن توصيةً تضمّنت «الحفاظ على أهمية اللغة العربية» في ظل انتشار العامية في منصّات التواصل، وكذا التوصية بأهمية تكريس البيئة الرقمية واستخدام الرقمنة المتخصّصة والمتطوّرة في وسائل الإعلام. وفي محلّها الدعوة إلى مراجعة الخطط الدراسية في كليّات الإعلام بما يعزّز المهارات الرقمية والتقنية لدى الدارسين فيها.

لعل الزملاء حضور المنتدى وضيوفه ورزّاره يتفقون مع صاحب هذه الكلمات، وكان من المشاركين، في أن أكثر المفردات تكرارا في كلمات المنتدين في الجلسات الثماني «التحدّيات» (وتصريفاتها). والمعنى أن تحدّيات غير هيّنة يواجهها العاملون في الإعلام العربي، وتتركّز أساساً، بحسب المتحدّثين، على مواكبة العاملين في مؤسّسات الإعلام التطوّراتِ المتسارعة في تكنولوجيات الإعلام. وكانت مُهمةً من شريك ومؤسس ومدير شركة «موضوع»، رامي القواسمي، إشارته إلى وجود تحدّيات كبيرة لرقمنة اللغة العربية، وحسنا منه إشارته الأخرى إلى أن هناك شبابا في الوطن العربي يمتلكون المهارات في استخدام التكنولوجيا، وقادرون على تخطّي التحدّيات التي تواجه دولا عديدة. تخفّفت مباحث المنتدى من الإتيان على السياسي في العلاقة مع الإعلامي، وإنْ جيء عليه عرضا، وإن أتيح لمسؤولين في وسائط إعلامية عربية وأجنبية (منهم صاحب هذه السطور) الحديث عن تغطياتها الحرب في غزّة، وانصرفت جلساتُه إلى المهني وإلى «فوضى السوشيال ميديا»، وإلى «الانتقال إلى زمن الذكاء الاصطناعي»، وسمعنا في هذا كله جديدا وشائقا. كما سمعنا من وزير الاتصال الحكومي، مهنّد مبيضين، عن التزام الحكومة الأردنية بتيسير سبل الحصول على المعلومات وتسهيل تدفقها لوسائل الإعلام والجمهور، وكشف عن إطلاق مسار تواصلي خاص قريباً لتوفير أي معلومة لأي صحافي أو مؤسّسة تواجه صعوبة بالحصول على معلومات تتعلق بعملها المهني. ... والمأمول أن يسعد زملاؤنا في الأردن بتنفيذ هذا كله قريبا.

الانتقام من الماضي

احمد سعداوي

كان إعلان ولادة الدولة العراقية الحديثة، مع قيام النظام الملكي في 1921، يحمل معه تحدّياً لدفع العراق نحو هُويّة مُستقلّة بعد قرون طويلة من التبعية لقوى أخرى، مادّياً وثقافياً، ولا سيّما للدولتَين العثمانية والصفوية. كانت نقطة الارتكاز لإعادة تعريف العراق دولةً حديثةً ضمن العالم المعاصر، انتقاء الاتصال بمرحلة مضيئة في تاريخ العراق، ألا وهي العهد الأول من الدولة العباسية، مع أبي جعفر المنصور، مؤسّس بغداد، ثمّ العهد الذهبي مع هارون الرشيد، ثمّ ولده المأمون. مؤسّس بيت الحكمة، ورائد حركة الترجمة إلى العربية، وليس غريباً بعد ذلك أن نرى هذه الأسماء الثلاثة تتكرّر كثيراً في بافطات التعريف لطرق ومؤسّسات عراقية حديثة. كان الملك فيصل الأول يرى نفسه امتداداً، بشكل ما، لهؤلاء الخلفاء الكبار، وأنّه، مثلما كانت بغداد في تلك العهود الذهبية مولداً للتنوّع والتعدّد الثقافي والانفتاح الاجتماعي، فإنّه سيكمل هذا المشروع، ويجعل بغداد مكاناً للأصالة الممتدّة مع التاريخ الاجتماعي والديني، والمعاصرة، التي تنفتح على العالم الحديث. كان هذا الربط منطقياً، خصوصاً أنّ الملك فيصل الأول يشترك مع العباسيين في الانتماء الهاشمي، واحترام غالبية الشعب العراقي من العرب والكرد والتركمان، وغيرهم. للأصول الهاشمية، بهذه الشخصيات التاريخية لأنّها شخصيات سياسية، ارتبطت بالبناء، والتنمية والتحديث والانفتاح على العالم، لا لأنّها تنتمي إلى طائفة أو عقيدة مُحدّدة. وسنقوم بإسقاط متعسّف إن تعاملنا مع الانحيازات المذهبية والدينية في البلدان فهمنا المعاصر. فهذه الانحيازات انتجت في بحر الأربعمائة سنة الأخيرة، والأشكال العروفة، حالياً، للطوائف والمذاهب لم تكن بصورتها ذاتها قبل هذه المدّة، وكانت أقرب إلى الاختلافات المدرسية من جانب، وإلى التيّارات السياسية من جانب آخر. وكان من الطبيعي، في تلك الأوقات، أن يُعدّل شخصٌ من قناعاته المذهبية والفكرية أكثر من مرّة في حياته، من دون أن يستفزّ ذلك الآخرين. إنّ التاريخ تشكّل وانتهى، ومن الصعب إجراء تعديل عليه إلا من زاوية إعادة التأويل والتفسير. أمّا الواقع فقد خطّت بمداد الزمن وحقّت وانتهى الأمر، أن نذق تماماً بما خطّه لُزوّرخون. كان ذهاب الملك فيصل، ومنشاوره، إلى الماضي، وتقليبه، ومحاولة تجذير الهُويّة العراقية المعاصرة في بعض مفاصله وحقبه، يمثّل استجابةً لتحدّيات معاصرة. لم يذهب إلى التاريخ للنزهة، أو لانحياز متعصّب مسبّق، وإنّما لأنّه يريد الانطلاق إلى المستقبل. ولحسب أنّ هذا الهدف ما زال راهناً وحاضراً أمام صنّاع القرار في العراق، والمخطّطين لسياساته. ليس من المعقول العبث بموجودات التاريخ من دون العناية بالمستقبل. ستكون رحلة انتحارية أن نَنْزل إلى بئر الماضي من دون حبل ممدود قبلها مع المستقبل. من حقّ المجتمع ونخبه، تحت مظلّة حرّية التعبير والتفكير، أن يراجعوا التاريخ وأن يتبادلوا وجهات النظر المتعارضة بشأنه. ولكن، من الخطر أن يندرج صنّاع القرار بسجالات من هذا النوع، توحي للجمهور العام بانحيازات مسبقة، ومحاولة فرض قراءة معيّنة للتاريخ على الجميع، وأنّ عليهم أن يتقبّلوها من دون نقاش. فهذا شأن الأنظمة الاستبدادية، وليس من شيم النظم الديمقراطية الحديثة. ما هو أخطر أن ينجرّ صانع القرار السياسي إلى الشعبويات، ويدخل في مزايدات على خصومه، مفجّراً الأجواء العامة بتوافه الأمور والقضايا، في بلدٍ يرزح تحت أطنان من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ولم يصل فعلاً إلى حالة من السلم الاجتماعي، والمصالحة بين جميع فئات المجتمع.

كيف يكون في سورية جديدٌ ؟

مضر رياض الدبس

لا يتوفّر عقلٌ واحدٌ في هذه الدنيا مؤهّل للإجابة عن السؤال الوارد في العنوان، لأنّه سؤالٌ ينتمي إلى نوع الأسئلة التي لا يمكن الإجابة عنها إلا إذا اجتمعت العقول متعاونةً عليها، أي أنّ إجابته في المجتمع السياسي المفقود في حالتنا السورية، فالجديد يعني، في العمق، أن نكون سورية سياسياً، ومن ثمّ، فإنّ الإجابة تصير ممكنة بالتضامن والتعاون. وبطبيعة الحال، يعني كلّ جديدٍ مقارنةً مع قديم من نوع معين، فصفة الجديد تتضمّن مقاربةً واضحة لنفسها، ولقديمها أيضاً. فإذا قال أحدهم إنّ لديّ منزلاً جديداً، ولم يكن مُشيّداً قبله، فهذا يعني بالضرورة أنّ منزلاً قديماً كان له، أو لا يزال له، قابلاً للمقارنة مع المنزل الجديد بكلّ تفاصيله. والمقاربات السياسية مثل المنازل، منها الجديد ومنها القديم، منها المتين ومنها المُتهالك، منها ما يستند إلى أساس واهنٍ، ومنها ما يستند إلى أساس راسخ، ويمكن لساكنيها أن يجعلوها جميلة، أو فوضوية، ويمكن أن يرمّموها، أو أن يهجروها، أو يتغاضوا عن تشقّقاتها فاسحين إمكانية انهيارها الكارثي. ويبدو أنّ ثمّة في السياسة السورية أشياءً وفيرةً لا بدّ أن نُسكنها لتصير جميلةً ومريحةً، وأخرى لا بدّ من ترميمها. وفي الوقت نفسه، ثمّة أشياء وفيرةٌ لا بدّ أن نهجرها تمهيداً لتدميرها، فإن لم ندّمرها بأنفسنا انهارت فوق رؤوسنا ورؤوس أطفالنا كما تنهار المنازل المتهالكة فوق رؤوس قاطنيها. وإذا كان لا بدّ للسياسة السورية الراهنة من منزلٍ جديد تسكنه، فإنّ الأخلاقَ أساسُه، وكلّ الذين لا يؤسّسون عملهم على الأخلاق يتشبّهون بالعصابة الحاكمة، ويفتحون بيوت الجريمة، وهي بالضرورة غيرُ قابلةٍ للسكن، لأنّها ستنهار فوق رؤوس قاطنيها. وهذه فكرة أوليّةٌ ومركزيّة، يا ليت قوى الأمر الواقع كلّها تلتفت إليها، ويا ليت أصحاب الأيديولوجيات الصمّاء يحترسون من انهيار هذه النوعية من المنازل الواهية، التي يسكنوها، على رؤوسهم، أيضاً.

يعني ذلك، مبدئياً، أنّه لكي يكون في سورية جديدٌ، ينبغي أن يكون لدينا اجتماعٌ سياسي جديد، لأنّ القديم متهالك نهجيّاً وتأسيسيّاً. وكما في كلّ جديد، لا يعني الاجتماع السياسي الجديد مقاربةً لذاته الجديدة فحسب، بل يعني أيضاً مقاربةً جديدةً للقديم، الذي لا نزال نسكنه. وعليه، فإنّ سُكنى سورية سياسياً موهبةٌ تتعلّق بـ«الفعل السياسي» الذي يتضمّن هدم المتهالك، وترميم الصالح، وبناء الجديد، ثمّ السكن فيه لتجميله ووضع الروح فيه! روحنا السورية المشتركة، وروح الشعب التي يمكن تكثيفها في فكرة «الوحدة في الكثرة»، بوصفها فنّ سُكنى سورية ديمقراطياً وتعدّدياً في التجربة الرومانية، بأنّ هذا المرتكز الأخلاقي (الخوف من انقلاب المستبدّ) لم يكن حاضراً، بسبب أن طبيعة الحكم حينها كانت عبئاً مطلقاً، وبالتالي، فإنّ أطراف التكليف يسارعون إلى إلقاء الحمل عن كاهلهم، لكن ابن هذا من واقع اليوم في انقلابات الدول الدستورية (تونس قيس سعيّد نموذجاً)؟ فالبعد الأخلاقي هنا حاضر بقوّة يشكّك في نيات المُكلّفين المزعومين لإنقاذ الوطن. ورغم أنّ هذا التلاعب وارد، بما فيه أمثلة من روما القديمة، أي نوابا الحكم المفوّض المعطّل للقوة التشريعية، فإنّ روسّو يُصّر عليه، مستدلاً بنماذج مؤامرات نجحت كان من الممكن أن تُحبط، لو قُدّر لها تفويض السلطة (الصالحة) حينها، وهذا قد ينطبق على نماذج معاصرة أيضاً، حين يفوّض الرئيس نفسه من مجلس الشعب لوقف الانقلاب، رغم أن روسّو يعود إلى التشديد على ضبط فترة الاستثناء التفويضي، والا يكون الحكم قد أخلّ بمصداقيته، وبشرعية قراراته، ومنها تعليق الدستور. في نهاية الأمر، تُفيد خلاصات التأمّل عبر منظور علم الاجتماع السياسي، في عالم اليوم، بأنّ مدخل التفويض نحو الحكم المطلق لا يُمكن النظر فيه إلا من خلال تعطّل قدرات الطرف المقابل للنجم الصعود، فعلياً، وأنّ ذلك يحدّده دوما دقّة بصيرة تحتاج لفهم نوازع طلب التفويض الشخصية للحاكم ونخبته، والظروف الواقعية للدولة في مُستجدّات الأزمة التي تشتعل فيها وحولها.

بعد عرض دقيق لأصول التعاقد الاجتماعي وفلسفته، التي حرّرها روسّو في القرن الثامن عشر، ومركز رؤيته، دوما، هو الحفاظ على حقّ الإرادة الشعبية، وسلطتها الرقابية، فضلاً عن انحياز روسّو دوما للطبقات المسحوقة، لنراجع هذه التحريرات في النموذج المصري، قبل إطاحة وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي الرئيس المنتخب محمّد مرسي، واتضح هدفها باعترافات رسمية عديدة أنّ 30 يونيو (2013) كانت تحت تمويل ودعم خارجي، معادٍ لإرادة الشعب العامة في ثورة يناير (2011). فما المساحة التي كان يمكن للرئيس مرسي أن يتّخذها قبل الوصول إلى أرضية «30 يونيو»، ووفقاً لمعطيات روسّو، هنا، في العقد الاجتماعي، هناك إشكالية كبرى قبل ذلك سيطرحها سؤال مشروع: ما قدرات الإخوان المسلمين وحلفائهم، حينها، للحصول على تفويض استثنائي؟ وهو ما يستبطن لهم تأويلاً للسماح، وللخطوات لسياساته. ليس من المعقول العبث بموجودات التاريخ من دون العناية بالمستقبل. ستكون رحلة انتحارية أن نَنْزل إلى بئر الماضي من دون حبل ممدود قبلها مع المستقبل. من حقّ المجتمع ونخبه، تحت مظلّة حرّية التعبير والتفكير، أن يراجعوا التاريخ وأن يتبادلوا وجهات النظر المتعارضة بشأنه. ولكن، من الخطر أن يندرج صنّاع القرار بسجالات من هذا النوع، توحي للجمهور العام بانحيازات مسبقة، ومحاولة فرض قراءة معيّنة للتاريخ على الجميع، وأنّ عليهم أن يتقبّلوها من دون نقاش. فهذا شأن الأنظمة الاستبدادية، وليس من شيم النظم الديمقراطية الحديثة. ما هو أخطر أن ينجرّ صانع القرار السياسي إلى الشعبويات، ويدخل في مزايدات على خصومه، مفجّراً الأجواء العامة بتوافه الأمور والقضايا، في بلدٍ يرزح تحت أطنان من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ولم يصل فعلاً إلى حالة من السلم الاجتماعي، والمصالحة بين جميع فئات المجتمع.

كاريكاتير عماد حجاج

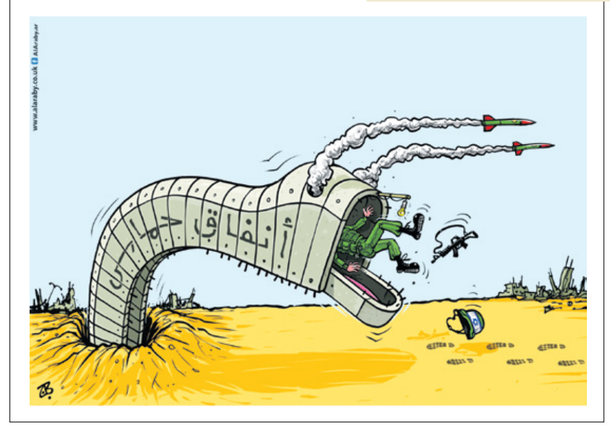

روسّو حكماً بين مرسي والسيسي

مهنا الحبيل

«قد يظهر من الأحوال ألف (مسألة) لم يعالجها المشرّع قط، فمن الفظاعة الملازمة جداً أن يُشعر بأنّه (البرلمان التأسيسي) لا يمكن أن يفطن إلى كلّ شيء». يقول جان جاك روسّو. يُحذّر روسّو من أنّ صلابة القانون قد تأتي بنتائج عكسية، وبالتالي لا بدّ من مرونتها، لكنّه يُعبّر بعد ذلك عما يمكن تسميته «الانقلاب الدستوري» أو إسقاط النظام من داخل هيكليته الذاتية، ونستطيع أن نستشرف حصول هذه الأوضاع في انقلابات كثيرة حول العالم، وخاصة استدلال الفريق المُنقلب بأنّه جاء عبر قانون دستوري نافذ، وغالباً يكون نموذجاً أسوأ من واقع الدولة في حينه. ويرى روسّو أن لا لأنّها تنتمي إلى طائفة أو عقيدة مُحدّدة. وسنقوم بإسقاط متعسّف إن تعاملنا مع الانحيازات المذهبية والدينية في البلدان فهمنا المعاصر. فهذه الانحيازات انتجت في بحر الأربعمائة سنة الأخيرة، والأشكال المعروفة، حالياً، للطوائف والمذاهب لم تكن بصورتها ذاتها قبل هذه المدّة، وكانت أقرب إلى الاختلافات المدرسية من جانب، وإلى التيّارات السياسية من جانب آخر. وكان من الطبيعي، في تلك الأوقات، أن يُعدّل شخصٌ من قناعاته المذهبية والفكرية أكثر من مرّة في حياته، من دون أن يستفزّ ذلك الآخرين. إنّ التاريخ تشكّل وانتهى، ومن الصعب إجراء تعديل عليه إلا من زاوية إعادة التأويل والتفسير. أمّا الواقع فقد خطّت بمداد الزمن وحقّت وانتهى الأمر، أن نذق تماماً بما خطّه لُزوّرخون. كان ذهاب الملك فيصل، ومنشاوره، إلى الماضي، وتقليبه، ومحاولة تجذير الهُويّة العراقية المعاصرة في بعض مفاصله وحقبه، يمثّل استجابةً لتحدّيات معاصرة. لم يذهب إلى التاريخ للنزهة، أو لانحياز متعصّب مسبّق، وإنّما لأنّه يريد الانطلاق إلى المستقبل. ولحسب أنّ هذا الهدف ما زال راهناً وحاضراً أمام صنّاع القرار في العراق، والمخطّطين لسياساته. ليس من المعقول العبث بموجودات التاريخ من دون العناية بالمستقبل. ستكون رحلة انتحارية أن نَنْزل إلى بئر الماضي من دون حبل ممدود قبلها مع المستقبل. من حقّ المجتمع ونخبه، تحت مظلّة حرّية التعبير والتفكير، أن يراجعوا التاريخ وأن يتبادلوا وجهات النظر المتعارضة بشأنه. ولكن، من الخطر أن يندرج صنّاع القرار بسجالات من هذا النوع، توحي للجمهور العام بانحيازات مسبقة، ومحاولة فرض قراءة معيّنة للتاريخ على الجميع، وأنّ عليهم أن يتقبّلوها من دون نقاش. فهذا شأن الأنظمة الاستبدادية، وليس من شيم النظم الديمقراطية الحديثة. ما هو أخطر أن ينجرّ صانع القرار السياسي إلى الشعبويات، ويدخل في مزايدات على خصومه، مفجّراً الأجواء العامة بتوافه الأمور والقضايا، في بلدٍ يرزح تحت أطنان من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ولم يصل فعلاً إلى حالة من السلم الاجتماعي، والمصالحة بين جميع فئات المجتمع.

> يرى روسّو مسّ سلطان القانون المُقدّس امراً خطيراً، لكنه يُبرَّر فقط، عندما يحيف الخطر بسلامة الوطن

صناعة الوعي تتطلّب نزاهة المعلومة

سوسن جميل حسن

في كتابه «فرسان الحرّية في الثقافة الروسية» (ميسلون للثقافة والترجمة والنشر، إسطنبول، 2023)، يورد المؤلف منذر بدر حلّوم عبارة تحمل دلالات كثيرة من «الدون الهادئ» (رواية) لميخائيل شولوخوف، يقول فيها «غريشا» لأخيه «بيوتر»: «لقد جعلونا نحترب أسوأ من قطيع من الذئاب. الكراهية في كلّ مكان، وأحياناً أقول في نفسي إنّني لو عضضت شخصاً لأصبتُه بالسعار». فكم من الشعوب التي انزلقت إلى الحروب البينية يصحّ فيها هذا القول. وكم تتوهّج نيران هذه الكراهية المدمّرة التي تزيد في اضطرام نيران الاقتتال في أكثر من دولة، لدى شعوب عربية كثيرة. الأمثلة حيّة أمام أعيننا وبصائرنا، من اليمن إلى سورية إلى السودان إلى العراق إلى ليبيا إلى لبنان إلى الصومال. هذا غير الجمرات المطمورة تحت رماد مناطق أخرى لا تحتمل أكثر من هبّة ريح حتّى تتوهّج، وتشعل الحرائق في هشيم مجتمعاتها اليابسة. واستكمالاً للقول السابق، يطرح السؤال الموجع، الذي يترنّح في المجتمع مثل ثقب أسود: مع من أنت؟ هل تستطيع أن تتبنّى وطنك في هذه الحرب؟ وهل تبقى الدولة دولة إذا عصفت بسكّانها الحرب الأهلية؟». بعد 13 عاماً من الزئبق السوري، والقتل، والدمار، والتهجير، والتقسيم، والتغوّل بالقوّة، لا يمكن القول إنّ سورية تحوي مجتمعاً معافى، أو مجتمعات معافاة، بعدما تشرذمت بهذه الطريقة الموجعة، فكيف إذا كانت الأمراض كامنةً في الأساس بما يمكن تشبيهه طبّياً بفترة الحضانة، تلك الفترة التي يكون الجسم فيها قد تلقّى العدوى، وبدأت الحالة الإمراضية تفعل فعلها إلى أن يتمكّن المرض من الجسم، وتبدأ الأعراض والعلامات في الظهور. هذه العلامات لم تتأخّر في الظهور بعد بداية الحراك الذي قُوبل بالقهر والقمع، بل بدأت الحرب منذ مشاعر من فقدوا أغلى ما لديهم، فهم المعطّل للقوة التشريعية، فإنّ روسّو يُصّر عليه، مستدلاً بنماذج مؤامرات نجحت كان من الممكن أن تُحبط، لو قُدّر لها تفويض السلطة (الصالحة) حينها، وهذا قد ينطبق على نماذج معاصرة أيضاً، حين يفوّض الرئيس نفسه من مجلس الشعب لوقف الانقلاب، رغم أن روسّو يعود إلى التشديد على ضبط فترة الاستثناء التفويضي، والا يكون الحكم قد أخلّ بمصداقيته، وبشرعية قراراته، ومنها تعليق الدستور. في نهاية الأمر، تُفيد خلاصات التأمّل عبر منظور علم الاجتماع السياسي، في عالم اليوم، بأنّ مدخل التفويض نحو الحكم المطلق لا يُمكن النظر فيه إلا من خلال تعطّل قدرات الطرف المقابل للنجم الصعود، فعلياً، وأنّ ذلك يحدّده دوما دقّة بصيرة تحتاج لفهم نوازع طلب التفويض الشخصية للحاكم ونخبته، والظروف الواقعية للدولة في مُستجدّات الأزمة التي تشتعل فيها وحولها.

بعد عرض دقيق لأصول التعاقد الاجتماعي وفلسفته، التي حرّرها روسّو في القرن الثامن عشر، ومركز رؤيته، دوما، هو الحفاظ على حقّ الإرادة الشعبية، وسلطتها الرقابية، فضلاً عن انحياز روسّو دوما للطبقات المسحوقة، لنراجع هذه التحريرات في النموذج المصري، قبل إطاحة وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي الرئيس المنتخب محمّد مرسي، واتضح هدفها باعترافات رسمية عديدة أنّ 30 يونيو (2013) كانت تحت تمويل ودعم خارجي، معادٍ لإرادة الشعب العامة في ثورة يناير (2011). فما المساحة التي كان يمكن للرئيس مرسي أن يتّخذها قبل الوصول إلى أرضية «30 يونيو»، ووفقاً لمعطيات روسّو، هنا، في العقد الاجتماعي، هناك إشكالية كبرى قبل ذلك سيطرحها سؤال مشروع: ما قدرات الإخوان المسلمين وحلفائهم، حينها، للحصول على تفويض استثنائي؟ وهو ما يستبطن لهم تأويلاً للسماح، وللخطوات لسياساته. ليس من المعقول العبث بموجودات التاريخ من دون العناية بالمستقبل. ستكون رحلة انتحارية أن نَنْزل إلى بئر الماضي من دون حبل ممدود قبلها مع المستقبل. من حقّ المجتمع ونخبه، تحت مظلّة حرّية التعبير والتفكير، أن يراجعوا التاريخ وأن يتبادلوا وجهات النظر المتعارضة بشأنه. ولكن، من الخطر أن يندرج صنّاع القرار بسجالات من هذا النوع، توحي للجمهور العام بانحيازات مسبقة، ومحاولة فرض قراءة معيّنة للتاريخ على الجميع، وأنّ عليهم أن يتقبّلوها من دون نقاش. فهذا شأن الأنظمة الاستبدادية، وليس من شيم النظم الديمقراطية الحديثة. ما هو أخطر أن ينجرّ صانع القرار السياسي إلى الشعبويات، ويدخل في مزايدات على خصومه، مفجّراً الأجواء العامة بتوافه الأمور والقضايا، في بلدٍ يرزح تحت أطنان من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ولم يصل فعلاً إلى حالة من السلم الاجتماعي، والمصالحة بين جميع فئات المجتمع.

> لكي يكون في سورية جديدٌ ينبغي أن يكون لدينا اجتماعٌ سياسي جديد، لأنّ القديم متهالكٌ منهجيّاً وتاسيسيّاً

وأحياناً كثيرة مادّياً من قبل غيرنا. وصارت هذه المكافآت المادّية والمعنوية مُقابلاً لسُكنى الوطن سياسياً. وكأنّنا اشتركنا مع دول داعمة في حينه في تقديم المكافأة على طريقة الحكومة البريطانية الكارثية في الهند عام 1800، عندما صنعت «آثر الكوبرا» في دلهي، حيث عرضت مكافأةً لكلّ من يصطاد أفعى كوبرا ويأتي بها ميّتة، لأنّ الأفاعي كانت تهديداً حقيقياً، والذي حصل أنّ السكان أقبلوا على العناية بهذه الأفاعي، ورعاية تكاثرها طمعاً بمكافآتٍ أكبر، ما أدّى إلى انتشارها بصورة كبيرة جداً بدلاً من التخلّص منها إلى الأبد. هكذا رُصدت المكافات لتتخلص من الأفعى السامة الوحيدة في سورية آنذاك، وهي نظام الأسد، فرُبّيت، وزُيّن غيرها طمعاً في استمرار المكافأة. امتد أثر الكوبرا هذا إلى تقديم الجديد كلّه، وصارت كلمة كارل كلاوتزفيتش الشهيرة بأنّ الحرب امتدادٌ للسياسة، أو مواصلةٌ للسياسة، كلمةً معكوسةً في سورية، فصارت السياسة لا تفعل شيئاً إلا أن تواصل الحرب، وتم استدعاء وسائل الخداء، «الحربقة»، والتخوين، والتزوير، والغيرة الصبيانية، إضافةً إلى وسائل العنف المعروفة. ولم يتبقّ لنا من السياسة إلّا ما لا قيمة له، والخالي من المعنى، وغير القابل لبناء الأهداف. هكذا، إلى أن عادت السياسة مصدراً للكوارث، كما كانت في عهد الأسد الأب، وبعده الابن، حتّى 2011. وإذا كانت السياسة مصدر كوارث ولا نستطيع الخلاص منها، فلم يبقَ إلا طريقين: الأول، هو اليأس، وهو طبيعي ومُسوّغ إلا أنّه لا يغيّر من واقع الحال شيئاً، والثاني، هو الأمل بوساطة الإيمان بالمعجزات، ومنها ما هو سماوي وليس لنا أمامه إلا الدعاء الذي يمارسه المؤمنون منّا، بطبيعة الحال، ومنها ما هو أرضي، مثل المعجزة التي فعلها السوريون في 2011. أي أنّ الأمل بالجديد يبدأ من الرمان على موهبة الناس المُدهشة في صناعة المعجزات في السياسة، وما الثورة إن لم تكن في هذه الموهبة تحديداً، هذه الموهبة هي ذاتها ما تسمّيها حنا اردنت محقّةً بـ«الفعل السياسي». الإنسان السوري الذي أقصي من التاريخ، والذي لا يزال قادراً على تحمّل شغف الحياة في ظروف سورية الراهنة، هو الذي يمتلك الإجابة، إذا استطاع استرداد تلقائيته، وحقّه في بدء جديد. والقوّة السياسية السورية تُبنى بالدرجة الأولى بوساطة الفعل الجماعي للكثرة، وإعادة تعبئة الفكر الأصيل في الحقل السياسي بدلاً من غياب المسؤولية، والإفعية، والسطحية، والأنانية، و«الحربقة»، والانشغال بالمسائل الصغيرة، والأداء الركيك. نحن الآن نسكن سورية محلّياً، وعصبوياً، قبائلياً، وطائفياً، وإثنياً، وأيديولوجياً، وأخيراً، فصائلياً، وهذه السُكنى لا تجعل من سورية وطناً، بل تجعل منها حلبة لـ«حرب الكلّ ضدّ الكلّ». وقد يسكن المرء منا منزلاً بمنحة مادّية من أحد ما، أو بتعاطف، أو بمكافأة، أو حتّى بتعويض، ولكن لا أحد يعطي منازلنا الروح اللازمة، والراحة، والديمومة، إلا أنفسنا. ولأنّ الأوطان منازل تُسكن سياسياً: فالجديد يبدأ من بناء الثقة، وإنعاش الذاكرة المشتركة، والنيّات الصافية، والمسؤولية الأخلاقية، لتكون هذه المفهومات بدايةً كي تصير سورية وطناً من دون عصاباتٍ ومجرمين، كي تصير وطناً لا يحكمه الثانيهون.

(كاتب سوري في الدوحة)

> ممارست كلُّ سلطاتِ الأمر الواقع ونُخَبِها التضليلَ في كلّ شيء، لم تعمل على بناء وعي عام يجعل من الشعب كياناً قادراً على التفكير

المشاعر، وغرق الأفراد فيها، حاصرتهم، وشلّت إمكانية العيش في الحاضر وفهمه من أجل بناء المستقبل. اتفهّم ما يعني أن يُقتل رئيس دولة ووزير خارجيتها، وبعض رموز النظام فيها، مارسوا السطوة والقتل في حقّ الشعب السوري، واتفهّم كيف يمكن لحادث، قدري أو قصدي، بهذا الحجم، أن يدفع مشاعر من فُجع ونُكب بسبب تدخّل هذه الدولة، بنظامها وأجهزتها المخابراتية والميليشيات التي ترعاها، في حياته ومصيره، هذه المشاعر التي تُسمّى في الثقافة العامّة والوعي الجمعي بالشماتة، لكنّ الشماتة لا تُغيّر في الواقع شيئاً، هي تبرّد نار الصدور بعض الشيء، ليس أكثر. بالتوازي مع هذه الشماتة، دفع الإعلام بوسائطه، التي تفوق القدرة على الاستيعاب والاحتمال، سيولاً من التحليلات والتوقّعات والاستنتاجات أغرقت الوعي العام من دون أن تغيّر شيئاً في الواقع، إنّما زاد في التعمية والتضليل وضبابية المشهد. هذا الأمر ليس جديداً، فلقد أصبح الإعلام والوسائط المتعدّدة ومنصّات التواصل من أكثر أدوات الخطر على المجتمعات، خاصّة عندما تُمارَس التضليل من أجل اجتذاب مُسبقة، هذا ما شلّ الانتفاضات الشعبية وفتتها وشرذمها في أكثر من بلد عربي. انشغل السوريون في الوقت نفسه بخبر مزامن لمقتل الرئيس الإيراني، وهو إعلان لرئاسة السورية في 21 من مايو/ أيار الحالي عن إصابة أسماء الأسد بمرض الابيضاض الدموي الحاد (اللوكيميا)، ومما ذكر البيان أنّها ستخضع لبروتوكول علاجي مُتخصّص يتطلّب شروط العزل مع «تحقيق التباعد الاجتماعي». من الطبيعي أنّ خبراً من هذا النوع ليس عارضاً أو قليل الأهمية، لما تشكله زوجة الرئيس السوري من موقع مُهمّ في النظام، وفي إدارة البلاد، خصوصاً لناحية الاقتصاد وربطه بها، ما ينعكس بطريقة مهينة ومؤلمة بالنسبة إلى السوريين. ومن حقّ السوريين أن يطرحوا الأسئلة ويتابعوا الأمر، لكن ما مارسته بعض المواقع أو المنابر الإعلامية كان التحليل والتكهّن المبنيين على معالطات لا يليق بالإعلام ممارستها، فلقد بنوا مباشرة على جملة «التباعد الاجتماعي»، وطرحوا احتمالات مُرجّحة، بل كادت تكون حقائق لها ما يدعمها في الواقع، وهو أنّها أبعدت عن المشهد السياسي لترتيبات قادمة. وربطوها بالتغيرات المتوقّعة في إيران، لكنّ الواقعين العلمي والطبّي يقولان إنّ أهمّ ما بالنسبة لمريض من هذا النوع هو العزل، فلمرض في حدّ ذاته يضعف الجهاز المناعي لدى أحلام الناس، الذين كانوا يطمحون إلى حياة آمنة مُستقرّة تصان فيها الكرامات والحقوق. لكن، هل يمكن تبرير ما وصلت إليه هذا الشرائح الكبيرة من السوريين من يؤس المصير في دون أن يُقدّم واقع الثورة ما يعزّز الأمل في النفوس، ويُنقّي الضمائر من الكراهية، التي تعمي البصر والبصيرة؟ هل هكذا تُبنى المجتمعات التي تتنفّس على واقعها، وترنو إلى ثورة تقلبه رأساً على عقب؟

ورغم كلّ سلطات الأمر الواقع ونُخَبها، التي ترسم المسار وتدير حياة الواقعين تحت سيطرتها، التضليل في كلّ شيء، لم تعمل على بناء وعي عام يجعل من الشعب كياناً قادراً على التفكير، وإنتاج الأفكار التي تُحرّر مسيرته إلى الأمام، حارق بذكي الضغينة والثارية من دون تبصّر أو توجّه إلى من يجب توجيه هذه الضغينة، وإلى أين يجب أن تتوجّه، بل ظلّت الأفكار الكبرى، التي تحرّك الشعوب، غائبة، وحلّت محلّها الأفكار الصغيرة، الأنانية، والمصالح الضيّقة، والأحقاد، والثارات، وتحوّلت الثورة إلى مجرّد ردّ فعل على الظلم والقهر والقتل، وهذا لا يكفي لبناء الثورة، ولا لبناء الوطن، ولا لبناء ال

ضرورة التوافق الإقليمي لمقاربة أزمات المنطقة

عبد الباسط سيدا

حرصُ ثلاث دول أوروبية مُهمّة على إعلان اعترافها بالدولة الفلسطينية، بصورة متزامنة، أمر يستوجب التمعّن؛ باعتباره يمثّل تحوّلاً نوعياً في المزاج العام الغربي. هذا، رغم حرص الدول الأوروبية المنضوية تحت لواء الاتحاد الأوروبي أو «ناتو» على الاقتداء بالتوجّهات الأميركية في هذا المجال، ومراعاتها العلاقة الاستراتيجية التي تربط الولايات المتّحدة وإسرائيل، وهي العلاقة التي يبدو أنّها ستستمر هكذا في المستقبل المنظور، لتكون حجر الزاوية في السياسات الأميركية الشرق أوسطية. وهذه المسألة لم تكن في أي يوم من الأسرار المخفيّة، بل هي واضحة مُعلنة، تُطرَحُ بوصفها من المسلّمات، إن لم نقل من البديهيات، التي لا بد من الأخذ بها في سياق أيّ توجّه نحو بناء العلاقات الجدّية مع الجانب الأميركي.

على أثر عملية طوفان الأقصى، التي نفّذتها «حماس»، والفصائل المتحالفة معها، كان الموقف الأوروبي تجاه ما حصل الشجب والتنديد، بل بلغ هذا الموقف في بعض الدول الأوروبية حدّ منع المظاهرات، وحتّى التصريحات المُؤيّدة للحقوق الفلسطينية، والمُطالِبَة بضرورة الفصل بين سياسات وتوجّهات «حماس» وحقوق الشعب الفلسطيني التي نصّت عليها القرارات الدولية (خصوصا قرار مجلس الأمن 242 عام 1967)، هذا، رغم الملاحظات الفلسطينية الكثيرة حولها. ولكن، مع استمرارية الحرب الإسرائيلية المتوحّشة على غزّة بحجة الانتقام من «حماس»، ومحاولات دفع الفلسطينيين نحو هجرة جماعية جديدة باتجاه مصر، وربما نحو الأردن أيضاً؛ وهي الهجرة التي لم تحصل بفضل تمسّك الفلسطينيين بأرضهم، وإصرارهم على البقاء رغم كلّ ما تعرّضوا ويتعرّضون له من قتل وتدمير وتجويع وحرمان من أبسط المقوّمات المعيشية. وقد أثّر هذا الإصرار الواعي على البقاء، رغم كلّ الأهوال التي واجهها ويواجهها الفلسطينيون جرّاء استخدام إسرائيل أحدث أنواع الأسلحة الفتّاكة ضدّهم، في الرأي العام الأوروبي، والغربي عموماً، وذلك بفضل العمل الدؤوب للناشطين الفلسطينيين، والمتضامنين معهم من الجاليات العربية والإسلامية، ومن الغربيين أيضاً. وقد تمثّل ذلك في المظاهرات والحملات المنظّمة في منصّات التواصل الاجتماعي. كما ساهمت وسائل الإعلام العربية والأجنبية عبر نقل الصورة الحيّة لمخاطبة أصحاب الضمائر، وتحريك المشاعر، مع الوقت، في تبلور ملامح رأي عام غير مقتنع بسردية حكومة نتنياهو في ميدان تسويغ استمرارية العدوان على المدنيين في غزّة، وذلك ضمن نطاق عقوبة جماعية قاسية تحت شعار: ضرورة استعادة هيبة الجيش الإسرائيلي والمؤسّسات الاستخباراتية الإسرائيلية. وذلك كلّه يُؤكّد أنّ الدول الأوروبية لم تعد ساحةً إعلاميةً محسومةً لصالح الدعاية الإسرائيلية، والنشاط الإعلامي الإسرائيلي. ولم يعد سرّاً، في هذا المجال، أنّ الانتقادات الإسرائيلية ذاتها، سواء من جانب المعارضة أم من جانب بعض الصحافيين اليهود المعارضين لحكومة نتنياهو وتوجّهاته اليمينية المتشدّدة، قد ساعدت هي الأخرى كثيرين في الأوساط الأوروبية على رؤية الأمور بمنظار أدقّ، كما منحتهم الجرأة على الإعلان عن مواقفهم من دون خشية من الاصطدام بالرأي العام التقليدي المساند لإسرائيل، كما كان عليه الحال في العقود السالفة. وقد تحقّق ذلك كلّه بفعل الصمود الفلسطيني، بالإضافة إلى السياسات الخاطئة المُتشدّدة لحكومة نتنياهو، وهي سياسات تستهدف أولاً، وقبل أيّ شيء، إنقاذ المسؤولين الفاسدين، أو التستّر عليهم، وتحقيق مكاسب حزبية ضيّقة ضحلة، ذلك كلّه من دون المساهمة في تشكيل رؤية أو استراتيجية شاملة بعيدة المدى، ترمي إلى تحقيق سلام عادل مستدام بين الإسرائيليين والفلسطينيين على قاعدة حلّ الدولتين، وهو الحلّ الذي تمحورت حوله المبادرة العربية (مبادرة الأمير - الملك الراحل عبد الله)، التي تمّ تبنّيها عربياً في مؤتمر القمّة الذي انعقد في بيروت عام 2002.

> الدول الأوروبية لم تعد ساحةً إعلاميةً محسومةً لصالح الدعاية الإسرائيلية، والنشاط الإعلامي الإسرائيلي

وفي السياق ذاته، لا بد من الأخذ بالاعتبار الدور الإيجابي المُؤثّر للأدباء والمفكّرين الفلسطينيين، الذين عاشوا في الغرب، أو ترجم لهم إلى اللغات الأوروبية، نذكر من هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر: سلمى خضراء الجيوسي، وإدوارد سعيد، ووائل حلّاق، وعزمي بشارة، وإبراهيم أبو لغد، وآخرون)، فهؤلاء أثّروا في تفكير قطاع واسع من النخبة الأوروبية، رغم تعرّضهم لكثير من حملات التشويه والتشكيك. وفي المقابل، ظلّت مجموعات من النخب الغربية تحت تأثير الدعاية الإسرائيلية، ولم تتمكّن من التحرّر من قيود كثير من الأفكار النمطية المتمحورة حول المركزية الأوروبية، أو بقيت تحت تأثير حملات الدعاية الإسرائيلية الخاصّة بمعاداة الساميّة، وهي الحملات التي تتماهى إلى حدّ بعيد مع الحملات الراهنة الخاصة بمحاربة الإرهاب، وتغضّ النظر عن تطلّعات وتضحيات الشعوب من أجل الكرامة والحرّية والعدالة، ومن أجل مستقبل أفضل للأجيال الشابة والمقبلة، كما هي الحال بالنسبة إلى الشعب السوري، الذي يعاني اليوم أكثر من نصفه من التشرّد والتهجير، في حين أنّ النصف الثاني يعاني من أصعب الظروف المعيشية، ويخضع للتهديدات والملاحقات المستمرّة من قبل الأجهزة الاستخباراتية الأخطبوطيّة، التي تتحكّم بالدولة والمجتمع. بالإضافة إلى ما تقدم، يُلاحَظ أنّ ما يجري اليوم من حديث عام بين مختلف الدول، ولا سيّما من الأميركان، بشأن ضرورة اعتماد حلّ الدولتين لمقاربة الصراع العربي الإسرائيلي، مع الإقرار بتقلّص دائرة هذا الأخير، بعد سلسلة من اتفاقيات السلام السابقة بين كلّ من مصر والأردن مع إسرائيل، وفكّ الارتباط بين سورية وإسرائيل، واتفاقيات التطبيع التالية بين كلّ من الإمارات والبحرين مع إسرائيل. هذا، إلى جانب الاتصالات الإسرائيلية مع المسؤولين في عدد من الدول العربية الخليجية منها، وغيرها، الأمر الذي يُؤكّد أنّ ثقل المسؤولية بات على عاتق الفلسطينيين، وهذا يفرض أعباءً إضافية عليهم، خاصّة من ناحية تجاوز حالة الشقاق الداخلي، والعمل على توحيد المطالب والاستراتيجيات والمواقف، وذلك استعداداً للاستحقاقات والتحدّيات القادمة. وربما مثّلت الدعوات المُختلفة (فرنسية، وعربية، وصينية...)، إلى عقد مؤتمر سلام إقليمي، في هذا المجال، خطوةً في طريق تبلور هذه الاستحقاقات والتحدّيات، غير أنّ هذه الدعوات لن تكون ناضجة، ولن تُؤدّي إلى النتائج المرجوّة ما لم تستند إلى رغبة أكيدة في الوصول إلى حلّ مقبول ومعقول في موضوع النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وإرادة إقليمية مُستعدّة للتعامل بإيجابية مع المواقف الدولية المُؤثّرة من أجل بلورة معالم مثل هذا الحلّ على أرض الواقع، والتوافق على المحدّدات والآليات، التي تُمكّن من استمرارية هذا الحلّ عبر تعزيز إجراءات الثقة بين الطرفَين، والوصول إلى حلول إبداعية بشأن القضايا التي تعتبر اليوم وكأنّها عصية على أيّ حلّ، مثل قضايا: القدس، وحقّ العودة بالنسبة إلى اللاجئين، إلى جانب موضوع المستوطنات، وغيرها من القضايا الشائكة.

ولكن ذلك كلّه لن يكون مُجدياً من دون الأخذ بالاعتبار حقيقة صعوبة معالجة الموضوع الفلسطيني وحسمه بمعزل عن الأوضاع والأزمات المُعقّدة التي تعصف بدول المنطقة ومجتمعاتها، لا سيّما في سورية ولبنان، والعراق واليمن. وذلك كلّه يستوجب توافقاً إقليمياً بهدف الحدّ من التوتّرات والصراعات الإقليمية. وقد تحقّقت خطواتٌ لا بأس بها في هذا المجال، ولكنّها ما زالت في حاجة إلى مزيد من التطوير وتوسيع نطاق الدائرة، لتصبح أكثر رسوخاً وقدرة على تحمّل الصدمات، وأكثر استعداداً للتوصّل إلى حلول بشأن الأزمات التي تعصف بالمنطقة. فما تحقّق من تقدّم دبلوماسي، بين كلّ من السعودية وإيران، أمر يمكن الاستفادة منه إذا ما توفّرت الإرادة الجادّة لدى الطرفَين، خاصّة الإيراني، للمساهمة في حلّ المشكلات التي تهم الجانبَين، وتنعكس نتائجها بصورة مباشرة إيجابية على مجمل أوضاع المنطقة. كما أنّ التقارب التركي المصري سيؤدي هو الآخر، كما هو متوقّع، في هذا المجال، إلى نتائج ملموسة، فحواها المساهمة في حلّ بعض المشكلات بين الطرفَين، ولا سيّما في ليبيا.

ولكنّ التعاون التركي العربي، لا سيّما التركي السعودي، ما زال في دائرة المطلوب الذي لم يتحقّق أو لم يتبلور كما ينبغي. هذا، في حين أنّ التفاهم المصري الإيراني قد أصبح ممكناً أكثر من أيّ وقت مضى، وهذا من شأنه المساهمة في إعادة التوازن إلى المعادلات المختلّة في المنطقة. وربّما الأمر نفسه بالنسبة إلى التقارب الإيراني الأردني. هذه التحرّكات واللقاءات والتوافقات، كلّها، من شأنها، إذا ما توفّر التنسيق بينها، التأثير في الموقف الإسرائيلي مستقبلاً، في عهد حكومة أكثر اعتدالاً، وأكثر تمثيلاً لتوجّهات الناخب الإسرائيلي، الذي يرى اليوم أنّ حكومة نتنياهو تستغلّ أغلبيتها البرلمانية الضئيلة، التي تشكّلت على أساسها، لبلوغ أهداف شخصية وحزبية شللية، وتتجاهل، في الوقت ذاته، حاجة المجتمع الإسرائيلي إلى ترسيخ دعائم السلام المستدام بينها وبين الجوار العربي، لصالح تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وهو الأمر الذي سينعكس إيجابياً، في حال تحقّقه، على واقع شعوب المنطقة راهناً، ويضمن المقدّمات والشروط المطلوبة لمستقبل أفضل للأجيال المقبلة.

(رئيس سابق للمجلس الوطني السوري)

إيران: المغرب الكبير ومعادلة الفراغ الثلاثي

عبد الحميد اجماهيري

وجدت إيران نفسها أمام فراغ ثلاثي الأبعاد، بعدان منها في حكم التراجيديا، بعد الحادث المأساوي الذي أودى بحياة الرئيس إبراهيم رئيسي إلى جانب وزير خارجيّته حسين أمير عبد اللهيان، والثالث هو في حكم المستقبل القريب، بحثاً عن خليفة للمرشد العام علي خامنئي. وبفعل هذا الفراغ، الفعلي في حالتي رئاسة الدولة ورئاسة الديبلوماسية، والمُرتقب في حالة منصب المرشد الأعلى علي الحسيني الخامنئي، الذي فَقَد مع موت رئيسي الخليفة المُحتمل، باعتبار أنّ الولي الفقيه هو الذي يتمتع بالسلطة المطلقة، ويحسم كلّ القضايا السيادية، ومنها العلاقات الخارجية. بفعل هذا الفراغ، كيف سيتصرّف اللاهوت الدستوري بالوضع الدولي للبلاد؟

وإذا كان النظام لن يعاني داخلياً بشكل عميق من تبعات هذا الفراغ الثلاثي، بسبب مُميّزات النظام في إيران، المبني على الحكم اللاهوتي المستند إلى شرعية دستورية (ما يجعل منه نظامَ لاهوتٍ دستوري)، فإنّ تأثيرات الحسابات الكامنة في الفراغ المشار إليه في العلاقات الدولية لا بد أن تفرض نفسها. ولعلّ في نفي الجيش الإيراني فرضية وجود عمل إجرامي أسفر عن تحطّم المروحية بدايةَ تهدئةٍ في العلاقة مع كلّ الخصوم الدوليين والإقليميين، وهو من صميم المسعى الذي اتبعته طهران، إلى حدّ الساعة، في محاولة تفادي الحروب المفروضة عليها، ولو كان ذلك باغتيال قادة استراتيجيين في النظام. في مقابل ذلك، يشتغل الخيال السياسي، الذي أنعشته الظروف الحربية في الشرق الأوسط، وتبادل الهجمات، والاستراتيجيات المتناقضة بين عديد من العواصم، ويميل إلى التشكيك في التدبير الرسمي للنهاية التراجيدية، من دون تقديم دلائل. ويمكن أن يُستخلص من ذلك أنّ طهران تعتبر عودة الانتظام إلى حياتها الداخلية، وترتيب مخلّفات الفاجعة على توازنات النظام أولوية الأولويات. فليس سهلاً أن تجد دولة كبرى، مثلُها، نفسَها أمام فراغ رئاسي متعدّد الرؤوس.

ومن معاني ذلك، ذات الدلالة، أنّ وفاة رئيسي هي في الوقت ذاته، وفاة الخليفة المُحتمل لآية الله علي خامنئي. وهي في حدّ ذاتها موتٌ مضاعفٌ بالنسبة لمؤسّسة تقوم على اللاهوت والدستور معاً، أي صلاحيات الرئيس (الدهرية)، وصلاحيات المُرشد والولي الفقيه (الروحية). والمحقّق أنّ النهاية من دون أيّ تدخّل خارجي تخلق الفراغات غير المناسبة، في وقت توجد فيه إيران في تقاطع طرق جيوستراتيجية عديدة، منها الجبهات المُعلنة في المنطقة (حروب اليمن وسورية وغزّة والعراق، وما إلى ذلك من مواجهات باب المندب)، والتناقضات التي ترعاها في المغرب الكبير وفي أفريقيا، ووجودها هي ذاتها في منافسات كبرى على الساحة الدولية، بالإضافة إلى محاولة تموقعها في شمال أفريقيا وجنوب أوروبا. وهذا كلّه يجعل من طهران ملتقى نيران عديدة، منها نيران الأعداء القريبين والأعداء البعيدين. ولعلّ قراءة العواصم للتحولات المتوقّعة في السردية الإيرانية الجديدة ستأخذ بالحسبان هاته التحوّلات. ومن هنا، فإنّ دول المغرب الكبير لن تشذ عن القاعدة. ففي هذا المستوى، لا يمكن أن يختلف فقيهان جيوسياسياً في أنّ جزءاً من السياسة الإيرانية يتوجّه إلى المنطقة لاعتبارات عديدة. لعلّ منها الموقع في القارة وفي حوض المتوسّط، وكذلك الموقع على حدود القارة الأوروبية، الجنوبية والشرقية المتوسّطية، وعلاقتها مع دول المنطقة بلون الطيف الذي يميّز مواقف هاته الدول، فهي مقطوعة مع المغرب لاعتبارات تتعلّق بالموقف الإيراني من الصحراء المغربية، وهو الموقف الذي فرض على الرباط قطع علاقتها، لا سيّما بعدما رفضت إيران ما قدّمته المملكة من حجج بشأن تورّط مليشيات الحرس الثوري في تنسيق مع الانفصاليين الصحراويين الموجودين فوق التراب الجزائري، من أجل استيراد السلاح المتطوّر، وتلقّيهم الدعم عبر قنوات السفارة الإيرانية في البلد المغاربي. ولم يمنع قطع العلاقات بين البلدين من إعلان المغرب عن تعازيه «للشعب الإيراني ولعائلات الضحايا»، وهو موقف له اعتباراته الروحية والدينية، لكنّ «ديبلوماسية التعازي» عادة لا تظلّ من دون امتدادات، لا سيّما إذا استحضرنا أنّ العلاقات المغربية الإيرانية عادة ما تكون كأسنان المنشار، فيها صعود وهبوط.

> وفاة رئيسي هي في الوقت ذاته وفاة الخليفة المُحتمل لخامنئي. وهي موتٌ مضاعفٌ بالنسبة لمؤسّسة تقوم على اللاهوت والدستور معاً

> حشرت إيران نفسها في الصراع بين الجارتين الشقيقتين في الغرب الإسلامي من زاوية دعم الأطروحة الانفصالية في المنطقة

في الوقت ذاته، ليس خفيّاً أنّ جزءاً من الحرب في الشرق الأوسط يجد صداه في المغرب الكبير. ولهذا، حشرت إيران نفسها في الصراع بين الجارتين الشقيقتين في الغرب الإسلامي من زاوية دعم الأطروحة الانفصالية في المنطقة. ولعلّ النقطة التي رفعت من درجة التوتّر التصريحات التي سبق أن أدلت بها قيادات من «بوليساريو» بشأن توصلّها بمُسيّرات إيرانية، تم تجريبها في الحرب الأوكرانية الروسية بنجاح. وإلى ذلك، نشطت الرباط داخل اللجنة الرباعية التابعة لجامعة الدول العربية، المكلّفة بكلّ ما له علاقة بالتدخّلات الأجنبية في الشؤون العربية، ونجحت في إصدار مواقف عربية مساندة للمغرب في «رفض التدخّلات الأجنبية، واستهداف الوحدة الترابية لكلّ البلدان العربية»، وظلّ الموقف نفسه حتّى إبّان القمّة التي احتضنتها الرياض، في تزامن مع المصالحة السعودية الإيرانية. ويبدو أنّ الموقف الثابت هو الحفاظ على دعم الوحدة الترابية للمغرب ضدّ إيران، وغيرها من الدول، التي تسير في أفقها الاستراتيجي.

تضاف إلى ما سبق منافسة حادّة ثلاثية الأضلاع بين المغرب وإيران وتركيا، في المناطق التي انسحبت منها فرنسا، وقد كان ذلك موضوع تقرير وكالة فرانس بريس، أنّه «مع انسحاب فرنسا من منطقة الساحل الأفريقية، يضاعف المغرب وتركيا وإيران مبادراتهم حيال الأنظمة العسكرية الحاكمة في المنطقة، التي تسعى إلى تنويع شركائها». ويرى المحلّلون الفرنسيون أنّ من الممكن أن يواجه كلٌ من »المغرب وتركيا اللذين يتمتّعان بنفوذ منذ فترة طويلة في المنطقة، منافسةً جديدةً من إيران، التي زادت مبادراتها منذ 2020، والانقلابات في مالي وبوركينا فاسو والنيجر». وإذا كانت العلاقة الأخرى تملك بصماتها الخاصّة، فممّا لا شك فيه أنّ تموقع إيران بين الرباط والجزائر يُرخي بظلاله على باقي العلاقات في المنطقة، ومن ذلك الموقف التونسي، ولعلّ الرئيس قيس سعيّد خرج عن كلّ التحفّظات التي دأبت عليها تونس تجاه نظام إيران منذ 1965، إبّان زيارة الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة لطهران في أيام الشاه، وقد توجّه قيس سعيّد، الذي واجه عزلة غير مسبوقة سياسياً وجيوستراتجياً، إلى طهران لحضور الجنازة، وحظي بلقاء المرشد الأعلى، وتنويه ديبلوماسي يشبه إلى حدّ كبير الاحتضان (!)

ولعل السلوك التوسّعي تجاوز حتّى الجزائر، التي تربطها علاقات أقوى مع الملالي، إذ اكتفت الدولة الجزائرية ببعث وفد يترأّسه رئيس البرلمان إبراهيم بوغالي، ولم يجد في استقباله سوى رئيس لجنة الأمن القومي في البرلمان الإيراني أبو الفضل عموئي. والحال أنّ أول اتصال مع المسؤولين السامين الإيرانيين حظي به قيس سعيّد كان في الجزائر، على هامش قمّة الدول المصدّرة للغاز، إذ حرصت الجارة الغربية لتونس على تنظيم لقاء سعيّد والراحل إبراهيم رئيسي. لهذا، لوحظ أنّ السفر الرئاسي يعدّ تحوّلاً فارقاً في العلاقة مع طهران، بل اعتبرته عواصم غربية «مثار أسئلة بشأن التموقع الاستراتيجي لتونس»، التي تعرف علاقاتها توتّراً عميقاً مع الغرب، وفي وقت تقلّصت فيه هوامش مناورات سعيّد، وخصوصاً في بحثه عن الخروج من أزمته الاقتصادية الخانقة، وعجزه عن الاقتراض من صندوق النقد الدولي، ومن السعودية، ومن الدول الغربية. وممّا يزيد من نفوذ إيران في قصر قرطاج وجودُ مجموعةٍ من المُقرّبين والمستشارين الرئاسيين الذين لا يخفون «قرابتهم» الأدبية والسياسية مع الملالي، ولعلّ أولهم شقيق الرئيس نوفل سعيّد.

بالنسبة إلى كل من ليبيا وموريتانيا، تسعى إيران إلى وجود اقتصادي وسياسي، لا تخفى ظلاله، ولا سيّما في العلاقة مع نواكشوط، التي عرفت تحوّلاً مُهمّاً مع زيارة وزير الخارجية الإيراني الراحل (يناير/ كانون الثاني 2023)، وكذلك منذ ارتفاع درجة اهتمام الحلف الأطلسي بموريتانيا، إذ ليس خافياً أنّ إيران تريد أن تحدّ من نفوذه، وأن يكون لها موقع قدم في البلاد، علاوة على رغبة موريتانيا الاستفادة من حالة التحوّل الجيوستراتيجي، التي شهدها الشرق الأوسط، لفائدة تلطيف الأجواء بين طهران وعواصم لها علاقات وطيدة مع نواكشوط.

أي أفق لهاته التحوّلات؟... في الجواب عن السؤال سيتضح ما إذا كانت سلطة الحرس الثوري، والقوّة المحافظة الأكثر تشدّداً، ستزداد قوّة، أو أنّ الاشتراطات الجديدة ستغيّر من تقدير الموقف، وما إذا كانت إيران ستميل أكثر إلى منطق الدولة أو إلى منطق الثورة، التي قيل إنّ الإمام الخميني خلقها، ولكنّ خامنئي هو الذي صدّرها. في الجواب عن السؤال، ليس تكهّناً القول إنّ العلاقة مع طهران ستظلّ عنصراً ثابتاً من عناصر التوتّر الكبرى في المغرب الكبير.

(كاتب مغربي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads